

Distr.: General
26 April 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٨

البند ١١ من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية

ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢١ من القائمة الأولية*

التنمية المستدامة

تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واصلت منظومة الأمم المتحدة تكثيف جهودها الرامية إلى تعميم مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في جميع أعمالها. وفي دراسة استقصائية أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قدم ٣٦ كيانا من كيانات الأمم المتحدة معلومات مستكملة عن الجهود التي بذلتها للنهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة؛ وهذه المعلومات تعكس أيضا جهودها الرامية إلى تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وتظهر المعلومات التي تم الحصول عليها حتى الآن استجابة منظومة الأمم المتحدة لرؤية وتطلعات خطة عام ٢٠٣٠.

ويتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن تلك الإجراءات والمبادرات التي نفذتها كيانات منظومة الأمم المتحدة، على النحو المبين في الدراسة الاستقصائية. وتجدر الإشارة إلى استمرار الجهود التي تبذلها كيانات المنظومة لمواءمة برامج عملها الاستراتيجية الجديدة مع خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، بتوجيه من الهيئات الحكومية الدولية التابعة لكل منها. وشرع عدد من هذه الكيانات أيضا في تطبيق ابتكارات تنظيمية لتكون في وضع أفضل يتيح لها الاستجابة للطبيعة التحولية لأهداف التنمية المستدامة، وذلك بإنشاء وحدات تنسيق مخصصة. وبدأت عقليات مؤسسية جديدة تتشكل تدريجيا، وتركز على نحو متزايد على الانتقال من التوقع على الذات إلى عقد الصلات، والعمل في إطار الشراكة، والسعي إلى التآزر في خطة عمل المنظمة بأسرها. وبالمثل، يسعى الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء إلى اتباع نهج متكامل، بالتركز على الروابط والصلات فيما بين أهداف التنمية المستدامة، وثمة استعداد واضح لتعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع أصحاب المصلحة في قطاع الأعمال والمجتمع المدني. ويتمثل الهدف في الاستفادة من المزايا النسبية والتركيز على إضافة قيمة إلى الجهود المبذولة على الصعيد القطري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.



أولا - مقدمة

١ - في قرار الجمعية العامة ٢١٦/٧٢، أحاطت الدول الأعضاء علما بتقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها (-A/72/75) (E/2017/56)، وكُتبت النداء الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والداعي إلى مواصلة تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وفي هذا الصدد، دعت الأمين العام إلى أن يواصل إطلاع الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على ما يُحرز من تقدم في هذا المجال وذلك لأغراض من بينها نظر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في هذا الأمر.

٢ - واستجابةً لهذا الطلب، دعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك أمانات اتفاقيات الأمم المتحدة والمؤسسات البحثية، إلى المشاركة في دراسة استقصائية بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وتعد المعلومات التي تم جمعها في إطار الدراسة الاستقصائية بمثابة مساهمة أساسية في هذا التقرير. وستُستخدم نتائج الدراسة الاستقصائية أيضاً في تحليل استجابة منظومة الأمم المتحدة لمتطلبات تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٣ - ويتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن الإجراءات والمبادرات التي نفذتها كيانات منظومة الأمم المتحدة، على النحو المبين في الدراسة الاستقصائية. وتجدر الإشارة إلى استمرار الجهود التي تبذلها كيانات المنظومة لمواءمة برامج عملها الاستراتيجية الجديدة مع خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، بتوجيه من الهيئات الحكومية الدولية التابعة لكل منها. وشرع عدد من هذه الكيانات في تطبيق ابتكارات تنظيمية لتكون في وضع أفضل يتيح لها الاستجابة للطبيعة التحولية لأهداف التنمية المستدامة، وذلك بإنشاء وحدات تنسيق مخصصة. وبدأت عقليات مؤسسية جديدة تتشكل تدريجياً، وتركز على نحو متزايد على الانتقال من التوقع على الذات إلى عقد الصلات، والعمل في إطار الشراكة، والسعي إلى التآزر في خطة عمل المنظمة بأسرها. وبالمثل، يسعى الدعم الذي تُقدّمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء إلى اتباع نهج متكامل يركز على الروابط والصلات فيما بين أهداف التنمية المستدامة؛ وهناك استعداد واضح لتعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة في قطاع الأعمال والمجتمع المدني. ويتمثل الهدف في الاستفادة من المزايا النسبية والتركيز على إضافة قيمة إلى الجهود المبذولة على الصعيد القطري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤ - وهذه اللوحة العامة، بحكم طبيعتها، لا تنصف بالكامل وفرة المعلومات الواردة في النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستقصائية. وحتى يضيف هذا الكم من المعلومات قيمةً إلى عملية تحليل وتنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بأهداف خطة عام ٢٠٣٠، جمعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية نتائج الدراسة الاستقصائية في قاعدة بيانات يسهل البحث فيها على شبكة الإنترنت، على أن تطلع الكيانات المحلية بتحديثها بانتظام، وهي متاحة على الموقع الشبكي التالي:

<https://sustainabledevelopment.un.org/content/unsystem/index.html>

ثانياً - استراتيجية متكاملة للتنفيذ

٥ - منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، اتخذت مختلف الهيئات الإدارية لكيانات منظومة الأمم المتحدة قرارات استراتيجية تطلعية من أجل توجيه الإجراءات الملموسة الرامية إلى التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تولت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إدراج خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها في عمل هيئاتها الإدارية، ولا سيما في سياق دورة اللجنة التي تعقد كل سنتين، والتي يُقدّم خلالها برنامج عمل اللجنة ويعرض على الدول الأعضاء فيها. ففي الدورة السادسة والثلاثين للجنة التي عقدت في عام ٢٠١٦، على سبيل المثال، كانت خطة عام ٢٠٣٠ على رأس البرنامج والمناقشات التي دارت أثناء الاجتماع. وعلاوة على ذلك، جمعت وثيقة الموقف المقدمة إلى الحكومات في تلك المناسبة، والمعنونة ”آفاق عام ٢٠٣٠: المساواة في صلب التنمية المستدامة“^(١)، بشكل واضح بين تحليل اللجنة وتوصياتها المتعلقة بالسياسات من جهة وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من جهة أخرى.

٦ - وفي حالة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وافقت اللجنة التنفيذية للجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ على استراتيجية وخطة عمل بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتمثل هذه الاستراتيجية نخباً متعدد الأوجه لدعم الدول الأعضاء من خلال التكيف وتحديد الأولويات ووضع السياسات ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها. والاستجابة هي في الوقت نفسه مفاهيمية وتنظيمية: فهي تنقح مهام المنظمة وهيكلها لتوفير قدرة على تلبية احتياجات الدول الأعضاء في سياق خطة عام ٢٠٣٠ إلى أقصى حد. وقد بدأ تنفيذ الاستراتيجية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وذلك بإنشاء وحدة مخصصة للعمل المتعلق بخطة عام ٢٠٣٠، تتمثل مهمتها الرئيسية في تنسيق واستكمال العمل المستمر لجميع أقسام اللجنة من أجل ضمان تلبية اللجنة لاحتياجات الدول الأعضاء على نحو متسق، وتعزيز القدرة على قيادة العمليات على المستوى الإقليمي، وتفعيل الحوار داخل الأقاليم، والدعوة إلى تحديد أولويات إقليمية مشتركة للعمل ضمن الخطة العالمية الجديدة، وإنتاج معارف بشأن القضايا المواضيعية التي تنطوي عليها خطة عام ٢٠٣٠ والتي لها الصلة بالمنطقة، وتنفيذ ولايات المتابعة والاستعراض التي تضطلع بها اللجنة في هذا الصدد.

٧ - واعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورتها الثانية والسبعين، القرار ٦/٧٢ بشأن الالتزام بالتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ، وذلك من أجل تعزيز التزامها بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي: (أ) تعزيز التكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتقديم معلومات مستكملة وتوصيات للدول الأعضاء سنوياً، بطرق منها منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة؛ (ب) دعم عملية تحديد خارطة طريق إقليمية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والتصدي للتحديات التي تواجه تحقيقها في آسيا والمحيط الهادئ، عملاً بتوصيات منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة؛ (ج) تعزيز الدعم المقدم للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في إطار نخب متكامل، وذلك بأمور منها تزويدها بالمنتجات التحليلية، والخدمات الفنية ومبادرات بناء القدرات من خلال منتجات تبادل المعارف ومناهج العمل، وتعزيز البيانات والقدرات الإحصائية.

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.16.II.G.11.

٨ - وعلاوة على ذلك، طلبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أمينها التنفيذي أن يواصل توفير فرص بناء القدرات للدول الأعضاء، وذلك بالاستفادة من الخبرات الموجودة ومن خبرات منتداهما الحكومي الدولي للمساهمة في تعزيز قدرات هذه الدول. ويشمل هذا الدعم المسائل المتعلقة بتمويل التنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية، فضلاً عن وضع نُهج ونماذج وأدوات متكاملة في مجال تعزيز التعاون الإقليمي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع التركيز بشكل خاص على أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩ - وأدت الهيئات الفنية والإدارية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) دوراً أساسياً في توفير التوجيهات وتحديد الأولويات لمساهمات الفاو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واسترشدت قرارات المؤتمر ذات الصلة، وهو الهيئة الرئيسية لصنع القرار في المنظمة، بأعمال الهيئات التقنية والمواضيعية (المعنية بمصائد الأسماك والحراجه والزراعة والتجارة والسلع الأساسية)، وكذلك بأعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي، والمؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة، وغيرها من المنتديات الحكومية الدولية التابعة للفاو أو التي تستضيفها المنظمة، مثل هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وهيئة الدستور الغذائي، ومجلس إدارة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وناقشت جميع هذه الهيئات السياسات والأولويات البرنامجية والمالية لعمل الفاو فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وذلك في إطار بند محدد من بنود جداول أعمالها خلال دوراتها المعقودة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وناقشت أيضاً الهيئات الفنية والإقليمية، وكذلك لجنة البرامج ولجنة المالية، سبل دمج أهداف التنمية المستدامة بالكامل في برنامج العمل وإطار النتائج الخاص بالفاو.

١٠ - ويستند عمل منظمة العمل الدولية المتعلق بخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة إلى برامج ناقشتها واعتمدتها المكونات الثلاثة لمنظمة العمل الدولية (الحكومات والعمال وأرباب العمل) من خلال هيئاتها الإدارية. وتشمل هذه البرامج تقرير المدير العام المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي في دورته الخامسة بعد المائة بعنوان "مبادرة القضاء على الفقر: منظمة العمل الدولية وخطة عام ٢٠٣٠"، والقرار بشأن النهوض بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق، الذي اعتمدته المؤتمر في تلك الدورة. ويطلب القرار من منظمة العمل الدولية القيام بدور تنظيمي حول متابعة منظومة الأمم المتحدة واستعراضها لبعده العمل اللائق في خطة عام ٢٠٣٠. وتحدد خطة المنظمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الأنشطة ومتطلبات التنسيق على نطاق المنظمة بأسرها. وبناء على طلب الهيئة الإدارية، أعد مكتب المدير العام لاحقاً استراتيجية لبدء التنفيذ بهدف تفعيل خطة التنفيذ. وتقتصر الاستراتيجية فئات الإجراءات الست التالية: (أ) بناء القدرات؛ (ب) وضع التوجيهات؛ (ج) التوعية؛ (د) البحوث والسياسات؛ (هـ) الاتصال؛ (و) إقامة الشراكات.

١١ - ويكتشف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من خلال إطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، الجهود التي يبذلها في سياق أهداف التنمية المستدامة، بما يعكس نطاق الاستثمار المطلوب والحاجة إلى ضمان تأثير كل دولار مستثمر. وانطلاقاً من رؤية شاملة لـ "تمكين التحول الريفي المستدام والشامل"، يستند الإطار الاستراتيجي إلى تمكين المنظمة من أداء دور أكبر في مساعدة البلدان على الوفاء بأولوياتها فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠ وذلك من خلال القيام بما يلي: (أ) تعبئة قدر أكبر من مزيد الأموال والموارد لاستثمارها في المناطق الريفية؛ (ب) تعزيز تأثير البرامج القطرية للصندوق من خلال الابتكار، وتبادل المعارف، وإقامة الشراكات، والمشاركة في السياسات؛ (ج) تحقيق نتائج إنمائية بطريقة فعالة من حيث

التكلفة وتستجيب للاحتياجات المتغيرة للبلدان الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، أعاد الصندوق تنظيم إطاره المتصل بإدارة النتائج وفق إسهامه في خطة عام ٢٠٣٠.

١٢ - وتلتزم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) التزاما تاما بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع العمل في الوقت نفسه على إنجاز ولايتها المتمثلة في دعم الدول الأعضاء لتحقيق تنمية صناعية شاملة ومستدامة. ويوفر الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للمنظمة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، الذي اعتمدته مجلس إدارتها، أي مجلس التنمية الصناعية، توجيهات استراتيجية للأنشطة البرنامجية التي تضطلع بها المنظمة لتحقيق ولايتها المتمثلة في دعم البلدان لتحقيق تنمية صناعية شاملة ومستدامة. وللمرة الأولى، تُدمج جميع مستويات أداء اليونيدو ونتائجها الإنمائية في الإطار البرنامجي، انطلاقا من إدارة عملياتها الداخلية وصولا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالصناعة.

١٣ - وتوائم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، كما اعتمدها مجلسه التنفيذي بعد مرور أكثر من عام على اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، بين عمل المنظمة وبين النداء العالمي للعمل الواردة في خطة العمل لعام ٢٠٣٠ والذي يعطي الأولوية للجهود التي تهدف إلى القضاء على الفقر والجوع وعدم المساواة، وتشمل الجهود الإنسانية والتنموية. وتسترشد الخطة الاستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ٢ المتعلق بالقضاء على الجوع والهدف ١٧ المتعلق بتنشيط الشراكات العالمية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهي تقدّم هيكلًا جديدًا للتخطيط ولتنفيذ العمليات، بما في ذلك إنجاز حافظات قطرية قائمة على النتائج من شأنها أن تزيد إلى أقصى حد من مساهمة برنامج الأغذية العالمي في جهود الحكومات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا - برامج العمل الخاصة بأهداف التنمية المستدامة

١٤ - تابع العديد من كيانات منظومة الأمم المتحدة القرارات الاستراتيجية الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية التابعة لها، وذلك بوضع برامج عمل خاصة بأهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يربط برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ نتائج الميزانية بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة والأهداف ذات الأولوية المختارة.

١٥ - وتعترف منظمة الطيران المدني الدولي بأنّ تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة سيتوقّف على التطورات والابتكارات المنجزة في مجال النقل المستدام، بما في ذلك الطيران. وعلى الرغم من أن النقل والطيران المستدامين لا يمثلان هدفًا قائم بذاته من أهداف التنمية المستدامة، فإنّهما معتمّين في كل هذه الأهداف. وفي عام ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة لمنظمة الطيران المدني الدولي، في دورتها التاسعة والثلاثين، القرار ألف ٣٩-٢٥، بشأن مساهمة الطيران في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بإجماع الآراء. وبذلك تكون جميع الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها ١٩٢ دولة قد اعترفت بالدور الأساسي الذي يؤديه الطيران في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، وبأوجه الترابط الأساسية بين أهداف التنمية المستدامة وخطة أعمال المنظمة وأهدافها الاستراتيجية الخمسة ومبادرة "عدم ترك أي بلد وراء الركب". ونتيجة لذلك، تُوجّه أهداف التنمية المستدامة الآن تنفيذ خطة عمل المنظمة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. ويجري العمل بإحدى أدوات الإبلاغ من أجل الوقوف على التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل من حيث إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

١٦ - وأدرج برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن استراتيجيته المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وبرنامج عمله للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ويرتبط أكثر من ٨٦ من الغايات بالاستدامة البيئية، بما في ذلك غاية واحدة على الأقل ضمن كل من الأهداف السبعة عشرة. وهكذا، يأخذ البرنامج، بموجب تفويضه البيئي العالمي، بزمام المبادرة في تيسير الرصد والإبلاغ عن ٢٦ مؤشراً من المؤشرات المتصلة بالبيئة، كما حددها إطار المؤشرات العالمية (انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٧١، المرفق)، ويؤدي أيضاً دوراً رئيسياً في تعزيز الإنجاز المتسق بشأن البعد البيئي المتعلق بجميع الأهداف السبعة عشرة.

١٧ - وفي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تركز أقسام مخصصة من المفوضية على التنمية المستدامة والحق في التنمية، في حين يرتبط عمل المفوضية بأكمله، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي، ارتباطاً وثيقاً بتعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ استناداً إلى حقوق الإنسان، التي تبرز بشكل واضح في أعمال المفوضية في المقر وفي الميدان. وتساهم المفوضية في متابعة خطة عام ٢٠٣٠ من خلال تعميمها على المستوى المشترك بين وكالات الأمم المتحدة، وكذلك من خلال إعداد مدخلات جوهرية لمناقشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وتعزيز قدرات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين (بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية) فيما يتعلق بالاستعراضات الطوعية الوطنية، والتوعية بالروابط بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان (بما في ذلك في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى).

١٨ - وفي عام ٢٠١٦، تضمن التقرير السنوي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، معلومات للمرة الأولى عن كيفية إسهام تنفيذ الخطة الاستراتيجية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيتم زيادة تعزيز تعقب هذا الدعم ورصده والإبلاغ عنه في سياق تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ومن خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، تزود هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، بالدعم الذي يشمل المشورة المتكاملة بشأن السياسات، والبيانات الشاملة والمصنفة، وتنمية القدرات. وفي سياق التوجه العام للخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، تشمل الأنشطة التي تقدمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الدوام دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على نحو مراعي للمنظور الجنساني.

١٩ - وصاغ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إطاره الاستراتيجي الجديد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، الذي يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠، ويركز في المقام الأول على الهدف ١، بشأن القضاء على الفقر، والهدف ١٧، بشأن وسائل التنفيذ. ويسهم الصندوق في تنفيذ أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة عن طريق تحديد غايات يمكن في إطارها لحوّل التمويل المحلية أن تتغلب على العقبات المستحكمة التي تعيق التقدم. وعلى الصعيد البرنامجي، ستتم مواءمة جميع البرامج الجديدة مع هدف واحد أو أكثر على الأقل من أهداف التنمية المستدامة.

٢٠ - وتتناول الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ النتائج التحويلية التي ستسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقوم صندوق السكان بتنفيذ خطته الاستراتيجية لتعبئة استراتيجياته المؤسسية ومواءمتها مع خطة عام ٢٠٣٠، وهو يرصد المؤشرات المعنية ذات الأولوية البالغ عددها ١٧ مؤشراً. وعلاوة على ذلك، يركز الفصل المشترك للخطط الاستراتيجية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وصندوق السكان، وهيئة الأمم المتحدة

للمرأة، على القضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والبيانات، والصلة بين المسائل الإنسانية والقضايا الإنمائية، وتغير المناخ، والمراهقين، وصحة الأم وفيروس نقص المناعة البشرية. وسيُحدّد بدء تنفيذ الفصل المشترك ملامح مشاركة الكيانات المشتركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة تعاونية، وفقاً لولاية كل منها، وبالإشتراك مع الأعضاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة، وذلك بالاعتماد على القوة التحويلية لكل كيان.

٢١ - وترتبط الأولويات الاستراتيجية الخمس لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة^(٢) مباشرة بأحد عشر هدفاً من أهداف التنمية المستدامة. وتراعي بعض الخطط والاستراتيجيات الخاصة بقطاعات محددة أهداف التنمية المستدامة أيضاً. فعلى سبيل المثال، قامت منظمة اليونسف في عام ٢٠١٥ بوضع استراتيجية للصحة وأخرى للمياه والصرف الصحي والنظافة، وكلاهما متوافق مع الجدول الزمني لأهداف التنمية المستدامة (٢٠١٦-٢٠٣٠). وتركز استراتيجية الصحة على هدفين رئيسيين هما: (أ) إنهاء الوفيات التي يمكن اتقاؤها من بين الوفيات النفاسية ووفيات المواليد الجدد والأطفال، (ب) وتعزيز صحة جميع الأطفال ونموهم. وتركز استراتيجية المياه والصرف الصحي والنظافة على الغايتين الأوليين من الهدف ٦ باعتبارهما محور أعمال البرمجة الخاصة بها. وبالإضافة إلى ذلك، ما برحت منظمة اليونسف تركز بشدة على إنهاء العنف ضد الأطفال، وكانت شريكا أساسيا في إطلاق الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال. وأطلقت منظمة اليونسف، بالتعاون مع المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة وغيرها من الشركاء الرئيسيين، التحالف العالمي لإنهاء فقر الأطفال، وأصدرت دليلاً لتحقيق هذه الرؤية، يضع تنفيذ هذا الهدف بوضوح ضمن سياق أهداف التنمية المستدامة.

٢٢ - وبالنظر إلى الطبيعة المتداخلة للتعليم والتدريب، يضطلع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بأنشطة برنامجية متعددة في إطار أهدافه الاستراتيجية دعماً لتحقيق أهداف محددة. ويتسق أكثر من ٥٠ في المائة من مجالات النتائج الواردة في ميزانيته البرنامجية، والبالغة عددها ٧٥ مجالاً، مع الأهداف ١٢ و ١٣ و ١٦. ويساهم المعهد أيضاً في الأهداف ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٠ و ١٤ و ١٥ و ١٧. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استراتيجية المعهد الداعمة للهدف ١١ تنطوي أيضاً على منح صوت أكبر للمدن في المداولات الحكومية الدولية ذات الصلة.

٢٣ - وتعكف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على وضع استراتيجية للإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم التعاون التقني ضمن إطار نظامها الإداري. وسيقوم مديرو مشروعات المنظمة أيضاً، من خلال ربط مدونة الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، بالإبلاغ عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٤ - واضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعدد من المبادرات الرامية إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة في إطار جهود البرمجة وتقديم المساعدة التقنية التي يضطلع بها. فمن خلال وحدة التخطيط الاستراتيجي والشؤون المشتركة بين الوكالات، يواصل المكتب استعراض أطر النتائج الجديدة والقائمة بالفعل وإسداء المشورة بشأنها لفائدة مشاريعه العالمية والإقليمية والوطنية وذلك من أجل ضمان توافق هذه الأطر مع خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، عقدت وحدة التخطيط الاستراتيجي

(٢) حماية الطفل وإدماجه في المجتمع، وبقاء الطفل على قيد الحياة، والتعليم، وحالات الطوارئ والعمل الإنساني، والمساواة بين الجنسين.

خلال عام ٢٠١٧ حلقات عمل للتدريب على الإدارة القائمة على النتائج وأهداف التنمية المستدامة، في المكاتب الميدانية في آسيا الوسطى وباكستان وشرق أفريقيا وكولومبيا وبيرو وتايلند، ورسمت نتائج ومؤشرات البرامج والمشاريع على ضوء أهداف التنمية المستدامة. ومن المقرر في عام ٢٠١٨ تنظيم المزيد من حلقات العمل لفائدة جهات تنسيق ضمان جودة الإدارة القائمة على النتائج. وعلاوة على ذلك، وضعت الوحدة خلال عام ٢٠١٧ دليلاً بشأن الإدارة القائمة على النتائج وأهداف التنمية المستدامة، سوف يُنشر في عام ٢٠١٨ ويتلقى بموجبه الموظفون التوجيه على كيفية إدماج أهداف التنمية المستدامة في عمليات تخطيط المشاريع التي يضطلع بها المكتب، ورصدها وتقييمها. ويخضع المكتب حالياً لعملية استعراض الأقران من أجل تقييم نهج الإدارة القائمة على النتائج لديه. ومن المتوقع أن تساعد النتائج التي سيتوصل إليها استعراض الأقران في تعزيز مواءمة عمل المكتب مع أهداف التنمية المستدامة.

٢٥ - وقد أعد مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية خطة عمل لتعزيز أوجه التكامل بين برامج العمل الخاصة بالمكتب وخطة عام ٢٠٣٠. وتوفر خطة العمل تحليلاً لأوجه التشابه والتكامل القائمة بين برامج العمل وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وتضع معايير كيفية تعزيز أوجه التآزر بين برامج العمل هذه وأهداف التنمية المستدامة في عمل المكتب. وتوفر خطة العمل خريطة طريق من أجل تعزيز أوجه التآزر بين خطة عام ٢٠٣٠ وبرامج العمل في كل مرحلة من مراحل التخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ التي يضطلع بها المكتب. وقام المكتب أيضاً بدمج خطة عام ٢٠٣٠ في ميزانيته البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وضم الأنشطة ذات الصلة إلى خطط العمل السنوية.

٢٦ - وتشكل أهداف التنمية المستدامة سمة هام من سمات برامج وأنشطة المنظمة العالمية للملكية الفكرية. فالهدف ٩ يندرج، لا سيما ضمن عنصره المتعلق بالابتكار، في صميم رسالة المنظمة، وهو الأكثر محورية في ولايتها. وتعد المساواة بين الجنسين (الهدف ٥) والشراكات من أجل الأهداف (الهدف ١٧) من القضايا المشتركة، التي يجري تعميمها في جميع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. ومن أصل ٣١ برنامجاً مدرجاً في البرنامج والميزانية لفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، يرتبط ٢٠ برنامجاً بأهداف التنمية المستدامة. وتحتل أنشطة التعاون الإنمائي والمساعدة التقنية وبناء القدرات التي تضطلع بها المنظمة موقعاً استراتيجياً في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لأنها تدمج تلك الأهداف ضمن خطط هذه الدول الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٧ - وفي منظمة التجارة العالمية، تم إنشاء فرقة عمل داخلية مشتركة بين الشعب عام ٢٠١٦ للتعامل تحديداً مع مسألة التنسيق والاستجابة بكفاءة وفعالية لعملية رصد تحقيق الأهداف المتعلقة بالتجارة في خطة عام ٢٠٣٠. وتجتمع فرقة العمل مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر برئاسة نائب المدير العام للمنظمة. وعملت المنظمة منذئذ على تحقيق العديد من الأهداف المتعلقة بالتجارة، بدءاً بالهدف ٢ المتعلق بالقضاء التام على الجوع، وتحديد الهدف ٢-ب، الذي يحث على الحد من التقلبات في الأسواق الزراعية. وبالمثل، وفيما يتعلق بالهدف ٣ المتعلق بالصحة الجيدة، سويسر تعديل الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية على البلدان النامية أن يكون لديها مسار قانوني مأمون للحصول على الأدوية بأسعار معقولة بما يتماشى مع الهدف ٣-ب. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالهدف ٨، تواصل المنظمة إحراز نجاح في تعبئة الموارد ضمن إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة، تمشياً مع الهدف ٨-أ.

٢٨ - ورغم أنّ خطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لا تسعى إلى بلوغ أهداف مستدامة بعينها، فإنّها تتماشى تماما مع خطة عام ٢٠٣٠، وتحدد طموح المكتب في أن يصبح كيان موارد معترفا به، يقدم مزايا تعاونية توسع قدرات التنفيذ لدى الحكومات والأمم المتحدة والشركاء الآخرين، دعما لخطة عام ٢٠٣٠. وإدراكا منه للصيغة العالمية للأهداف البالغة ١٧ هدفا وللتعزيز المتبادل والترابط فيما بينها، يسعى المكتب إلى تقديم مساهمات مباشرة وغير مباشرة نحو تحقيق جميع الأهداف المستدامة.

رابعا - دعم الدول الأعضاء على التعجيل بالتنفيذ

٢٩ - شرعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في التعاون مع الحكومات الوطنية بشأن مواءمة الأهداف المستدامة مع الاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية والاستراتيجيات القطاعية الوطنية ذات الصلة. وفي أفريقيا، نادت منظمة الأغذية والزراعة بإدراج الأحكام المتعلقة بالأهداف المستدامة في الاستراتيجيات الإقليمية الرئيسية المتعلقة بالزراعة، مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية وإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، وكذلك بتعميم الأهداف المستدامة في الخطط الاستراتيجية والاستثمارية الوطنية ذات الصلة.

٣٠ - ويقترح مرفق البيئة العالمية، في إطار توجيهاته البرنامجية لفترة التجديد السابع (٢٠١٨-٢٠٢٢)، دعم البلدان ذات التخطيط الوطني المتكامل من أجل تعزيز التنسيق والتخطيط المنسقين فيما يتعلق باتفاقيات ريو وخطة عام ٢٠٣٠. ومن خلال تسهيل التقارب بين الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ الأهداف المستدامة وبين أولويات وأهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، يساعد المرفق صناع القرار على صياغة وتنفيذ السياسات والإجراءات بصورة متكاملة وذلك بمراعاة الأهداف المستدامة جنبا إلى جنب مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بدلا من مراعاتها بطريقة مجزأة.

٣١ - ويعمل برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمثابة أداة رئيسية لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وهو ينطوي على مشاريع وطنية وإقليمية وأقاليمية تمت صياغتها في مجالات يمكن فيها للتقنيات النووية أن تتغلب على تحديات التنمية، مثل الجوع وصحة الإنسان والطاقة وتغير المناخ. وتعمل الوكالة بشكل وثيق مع الدول الأعضاء فيها، وتقوم بدعم جهود هذه الدول الرامية إلى تحقيق الأهداف المستدامة؛ وهي قد نظّمت العديد من مناسبات التوعية خلال مؤتمرات كبرى اهتمت بكيفية تسخير التكنولوجيا النووية للمساعدة في تحقيق الأهداف المستدامة.

٣٢ - تقدم أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وشركاؤها المساعدة التحليلية والتقنية و/أو الدعم في مجال بناء القدرات للبلدان في سياق تنفيذها لمسارات عملها المختلفة المتصلة بالاتفاقية. وعند القيام بذلك، تقدم الأمانة العامة أيضا الدعم لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويختلف مدى الدعم المقدم وتفصيله باختلاف برامج العمل والاحتياجات القطرية والأولويات الاستراتيجية وتوافر الأموال، بالإضافة إلى عوامل أخرى. وتتضمن خطة العمل القصيرة الأجل (٢٠١٧-٢٠٢٠) لتعزيز ودعم بناء القدرات من أجل تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها، التي اعتمدتها الأطراف في الاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أكثر من ١٠٠ نشاط من الأنشطة الملموسة المتعلقة بمختلف أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي، وهي ستسهم في تنفيذ الهدفين ١٤ و ١٥ وغيرها من أهداف التنمية المستدامة.

٣٣ - ويقدم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث دعماً معيارياً وتقنياً إلى البلدان حتى تدمج الحد من هذه المخاطر ضمن خططها وسياساتها الإنمائية الوطنية. وتشمل هذه الأنشطة المساعدة على توعية نخب واع بمخاطر الكوارث في استراتيجياتها الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وعلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفقاً للمؤشرات الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث؛ وتعزيز التكامل بين استراتيجيات الحد من الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي، المزمع وضعها بحلول عام ٢٠٢٠ وفقاً للغاية ذات الصلة من غايات إطار سِندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. (انظر قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني، الفقرة ١٨).

٣٤ - وتقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى الدول الأعضاء في وضع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وخطط العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠١٦، قدّمت الهيئة هذا الدعم إلى ٨٢ من البلدان لتمكينها من تعزيز الأولويات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في خططها وميزانياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية والمحلية. ونتيجة لذلك، أبلغ ٢٨ بلداً عن زيادة في اعتمادات الميزانية المخصصة لتحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٣٥ - ويهدف برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من خلال نهجه المتعدد القطاعات والمتعدد أصحاب المصلحة، إلى النهوض بالتقدم المحرز على الصعيد القطري صوب القضاء على الإيدز، مع الإسهام في الوقت نفسه في تحقيق نتائج أوسع نطاقاً فيما يتعلق بالصحة والتنمية والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وتشجع استراتيجية البرنامج المشترك في مجملها على الأخذ بنهج قائم على الحقوق وشامل للجميع يكفل تقديم استجابة تُعنى بالإنسان وتستند إلى مشاركة المجتمع المدني والنساء والشباب والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والفئات السكانية الرئيسية، مما يعني عدم ترك أي أحد خلف الركب.

٣٦ - وفيما يتعلق بتنفيذ برامج محددة لإدماج أنشطة المساعدة التقنية والبحوث التحليلية وبناء القدرات، يشكل برنامج الشراكة القطرية الذي تنفذه اليونيدو نموذجاً مبتكراً للتعزيز بتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. وقد أضحت هذه البرامج بمثابة أداة لتفعيل ولاية المنظمة، ومن ثم إنجاز الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة.

٣٧ - ويقدم معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية حالياً المساعدة لستة بلدان في منطقة غرب البلقان ولكيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة وذلك من أجل تعزيز تعميم الأهداف وتنفيذها في سياق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

٣٨ - واجتمعت البلدان الأعضاء في حركة تعزيز التغذية في الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ لتقوم بتحليل للميزانية يكفل زيادة الإنفاق على معالجة الأسباب الكامنة وراء سوء التغذية وتحسين ذلك الإنفاق، ويولّد المزيد من الموارد من المصادر المحلية والخارجية على حد سواء. ويجرى هذا التحليل بطريقة شفافة من خلال الرصد المنتظم لاعتمادات الميزانية المخصصة للتغذية على ضوء خطط التغذية المتعددة القطاعات. وبحلول عام ٢٠١٧، كان ٤٧ بلداً قد أجرى تحليلاً للميزانيات الحكومية، منها ٢٢ بلداً يقوم بهذا التحليل للمرة الثانية.

خامسا - العمل في إطار من الشراكة

٣٩ - أخذت الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، في إطار جهودها الرامية إلى النهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تبتعد بشكل متزايد عن التوقع وتسعى إلى إقامة الصلات فيما بين الأهداف. وهناك أيضا رغبة واضحة في تعزيز التعاون داخل المنظومة وكذلك مع الأعمال التجارية وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني، وذلك بالاستفادة من المزايا النسبية والتركيز على إضافة القيمة إلى الجهود المبذولة على الصعيد القطري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٠ - وأبرم صندوق النقد الدولي شراكات مع مجموعة البنك الدولي في عدد من المجالات لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإنجازها. وبالإضافة إلى ذلك، يشترك الصندوق، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي وجهات أخرى، في منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية الذي يهدف إلى تحسين الدعم المقدم إلى البلدان في التصدي للتحديات التي تواجهها فيما يتعلق بنظمها الضريبية. وبشارك الصندوق أيضا بانتظام في اجتماعات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واجتماعات اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٤١ - وُفّع مستوى التعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والوكالتين الشريكتين له اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، أي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، إلى مستوى استراتيجي استجابةً للزخم المتزايد في الدعوة إلى أن تعزز الوكالات الثلاث تعاونا ضمن سياق خطة عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٦، وضعت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي استراتيجية مشتركة بشأن التعاون فيما بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بهدف إنجاز خطة عام ٢٠٣٠. والتعاون مستمر بشأن المبادرات المشتركة لتقديم الخدمات وبشأن الدعم المقدم لتصميم المشاريع والإشراف عليها وتنفيذها.

٤٢ - ويقوم الاتحاد الدولي للاتصالات، بوصفه وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، بالتعاون والتفاعل مع كيانات داخل منظومة الأمم المتحدة. ويشارك الاتحاد في عمليات الإدارة، والآليات الفرعية، وشبكات التنسيق المشترك بين الوكالات، وفي المبادرات المشتركة بهدف تشجيع مزيد من التعاون وتبادل المعلومات والمعارف تحقيقا للاتساق والتآزر في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وللتقدم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يشارك الاتحاد في آليات التنسيق التالية: مجلس الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وآلية التنسيق الإقليمي، وفريق العمل المشترك بين الوكالات التابع لآلية تيسير التكنولوجيا، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية.

٤٣ - وتُعَدّ الشراكة مع جميع مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسية أمرا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. فقد اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استراتيجية للشراكات مع منظمات المجتمع المدني واستراتيجية للشراكات مع القطاع الخاص من أجل تعزيز العمل المؤسسي والمركّز على البلدان مع القطاع الخاص والمؤسسات التجارية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المزارعين، لا سيما تلك التي تدعم المزارعات، والأوساط الأكاديمية والبرلمانيين. وتتعلق بمجالات التعاون الرئيسية ببرامج الفاو الميدانية، وتبادل المعارف وتنمية القدرات، والحوار بشأن السياسات، والاستخدام المشترك للموارد، والأنشطة المعيارية، وأنشطة الدعوة والاتصال، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٤ - ويعمل صندوق النقد الدولي أيضا بصورة منتظمة مع منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك العمل المنجز في الآونة الأخيرة ضمن إطار المبادرات التحريية في مجال التصدي لعدم المساواة بين الجنسين والمساائل الجنسانية. فعلى سبيل المثال، أجرى فريق الصندوق المعني بجمهورية الكونغو مناقشات بناءً مع منظمات المجتمع المدني بشأن الحوكمة في قطاع النفط، الأمر الذي ساعد على وضع تدابير للحوكمة من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة. وفي زامبيا، وفيما يتعلق بمسألة اعتبار المياه والصرف الصحي جزءاً من الإنفاق الاجتماعي للبرنامج المدعوم من صندوق النقد الدولي، تم الاعتماد على ورقة موقف صدرت مؤخراً، أعدتها منظمات المجتمع المدني بشأن المساائل الجنسانية وعدم المساواة.

٤٥ - ورغم أنّ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تتعاون بصورة روتينية وعلى جميع المستويات مع مختلف أصحاب المصلحة، فإن بعضاً من أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين تعمل معهم المفوضية هم من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك ممثلو المنظمات الشعبية والفئات المهمشة. وتدعم المفوضية التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي يؤكد، تمثيلاً مع إعلان ميريدا، دور هذه المؤسسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٦ - ومن خلال المراصد الحضرية وقيادات المدن ووزارات الحكومات المحلية، عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) من أجل إشراك مجموعات أصحاب المصلحة في مختلف البلدان. فعلى الصعيدين الإقليمي والوطني، عمل موئل الأمم المتحدة مع هذه الهيئات الإقليمية ذات الصلة، مثل لجان الأمم المتحدة الإقليمية والوكالات الإقليمية لرسم الخرائط ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة وغيرها، لإشراك كتل البلدان و/أو المدن في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإنجاز أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد العالمي، يعمل الموئل أيضاً مباشرة مع كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات والمنظمات الدولية المتعددة الأطراف من أجل دعم تحقيق هذه الأهداف.

٤٧ - وما فتئ الاتحاد البريدي العالمي يعمل مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص. ففي مجال تعميم الخدمات المالية، وضع الاتحاد خطة للمساعدة التقنية بدعم من جهتين خارجيتين من أصحاب المصلحة (شركة فيزا ومؤسسة بيل وميليندا غيتس) لتنفيذ مشاريع تعميم الخدمات المالية من خلال تقديم الخدمات المالية الرقمية على الصعيد القطري. ويشجع الاتحاد، ضمن سياق عمله مع القطاع الخاص ومجموعات أصحاب المصلحة المعنية الأخرى، ومن خلال لجنته الاستشارية التي تضم أصحاب المصلحة العاملين في مجال البريد عموماً (أي العملاء والنقابات العمالية والمجموعات القطاعية والمنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك)، على تنفيذ الأهداف ذات الصلة تمثيلاً مع استراتيجية الاتحاد في مجالي تيسير التجارة والتجارة الإلكترونية في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، قام عدد من هيئات الخدمات البريدية والمقاولين الخواص بإدراج جهودهم الرامية إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة ضمن استراتيجياتهم واعتبار تلك الجهود جزءاً من سياساتهم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

٤٨ - وتقرّ مجموعة البنك الدولي بأنّ أحد المبادئ الأساسية لأهداف التنمية المستدامة هو إقامة الشراكات على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، وهي، بذلك، توفر منبرا للعمل المنسق. وتمثل عملية إقامة الشراكات إحدى الركائز الرئيسية للمجموعة في دعم خطة عام ٢٠٣٠. لذلك، تشارك المجموعة في العديد من الشراكات العالمية القائمة بين أصحاب مصالح شتى منهم القطاع الخاص، والحكومات المحلية ورؤساء البلديات، والمجتمع المدني، والمؤسسات، والأوساط الأكاديمية، والشباب.

٤٩ - وتولي منظمة الصحة العالمية أهمية كبيرة لتوسيع نطاق العمل مع الحكومات والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني في تخطيط الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف المتعلقة بالصحة، من أهداف التنمية المستدامة، على جميع المستويات، ورصد هذه الجهود وبذلها. فعلى سبيل المثال، تعمل المنظمة عن كثب مع الدول الأعضاء ومع شركاء الدول الأعضاء في التنفيذ من أجل دعم وضع الخطط الاستراتيجية الوطنية والاستعراضات البرنامجية فيما يتعلق بالمalaria، وتعزيز العمل بشأن مكافحة ناقلات الأمراض ومراقبتها والقضاء عليها. وما برحت المنظمة، من خلال إدارة دحر مرض السل التابعة لها، تتعاون بنشاط مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بشأن مبادرات محددة وإجراءات تعاون متعدد القطاعات من أجل إنهاء الأوبئة ودعم الفئات الضعيفة (بمن فيهم الأطفال والعمال واللاجئون والمهاجرون). ومن خلال البرنامج العالمي لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة malaria، تعمل المنظمة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تنفيذ مساري عمل، يمولهما الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والمalaria، دعماً لاستراتيجية التخلص من malaria في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية وذلك بما يلي: (أ) رصد فعالية الأدوية المضادة للمalaria ومقاومتها في المنطقة دون الإقليمية؛ (ب) وإنشاء قاعدة بيانات متعلقة بالتخلص من malaria في هذه المنطقة دون الإقليمية. وتتعاون إدارة الإيدز والعدوى بفيروسه التابعة للمنظمة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومع اليونيسيف وعلى نطاق الأمم المتحدة، وهي دشنت مع هذه الجهات مشاريع وعمليات تخطيط قطرية مشتركة.

٥٠ - وعملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل المنظمة الدولية للهجرة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومقرر مجلس حقوق الإنسان الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، للتأكد من إدراج جميع الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية ضمن رؤيتها التوجيهية وذلك من خلال مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب الذي تقوم عليه خطة عام ٢٠٣٠. وعلى النحو المبين في التوجيهات الاستراتيجية للمفوضية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، ستعتمد المفوضية على التزام خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وعلى أهداف التنمية المستدامة، من أجل تعزيز إدماج اللاجئين والمشردين داخلياً والأشخاص عديمي الجنسية في الأطر الإنمائية الوطنية. وظلّت المفوضية أيضاً تتعاون مع الدول والمجتمعات المستضيفة والمجتمع المدني ومقدمي الخدمات الرئيسيين على الصعيد الوطني من أجل تعزيز إدماج اللاجئين والمشردين داخلياً والأشخاص عديمي الجنسية في النظم الوطنية الرئيسية، بما في ذلك نظاما الصحة والتعليم، وذلك في انتظار إيجاد حلول دائمة لمسألة تشردهم. ووضعت المفوضية توجيهات إضافية تتعلق بالبرامج المخصصة تحديداً للتعليم وللحيلولة دون نشوء حالات انعدام الجنسية والتصدي لها، وذلك من أجل مواصلة دعم تحقيق الأهداف ذات الصلة من أهداف التنمية المستدامة. كما يتمشى إنشاء شعبة المرونة والحلول على مستوى المقر في عام ٢٠١٨ أيضاً مع روح خطة عام ٢٠٣٠، وبذلك باعتبار الترابط القائم بين العمل الإنمائي والعمل الإنساني. وستشجع هذه الشعبة إبرام شراكات أوثق وستضفي الطابع المؤسسي عليها لضمان تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالسكان المشردين.

٥١ - ويعمل مكتب شؤون الفضاء الخارجي حالياً على إقامة شراكة عالمية بشأن تسخير الفضاء لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال تلك الشراكة، سيعمل المكتب بمثابة "نقطة خدمات موحدة"، إذ سينسق فيما بين العديد من مقدمي البيانات والمعلومات والخدمات والمنتجات المستمدة من الفضاء. ويقوم المكتب حالياً بإعداد مشروع "الفضاء من أجل المرأة"، الذي من المتوقع أن يُدشن في أواخر عام ٢٠١٨. ويرتبط هذا المشروع ارتباطاً وثيقاً بالهدف ٥، المتعلق بتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، والهدف ٤ المتعلق بضمان التعليم الجيد، وهو مثال على الكيفية التي يعيد بها المكتب تشكيل مشاريعه حتى تكون أكثر توافقاً مع أهداف التنمية المستدامة، وحتى يتم حفز إقامة الشراكات لإيجاد حلول مبتكرة من شأنها مساعدة البلدان في رصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سادساً - الاستنتاج

٥٢ - يُشكّل تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة أمراً أساسياً لتحقيق رؤية وتطلعات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي ترد فيها. وفي الواقع، يجسد هذا التعميم الطابع التحويلي لخطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها، مع التركيز على الصلات والروابط، وضرورة الانتقال من التوقع إلى التكامل والتآزر، وروح الشراكات، التي لن يتحقق أي منها في ظل عدم إحراز تقدم في تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية إلى أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قد أضحت تواجه هذا التحدي عن طريق مواءمة برامج عملها مع الأولويات والأهداف، والشروع في التغيير التنظيمي، وربط الإدارة القائمة على النتائج بإنجاز أهداف التنمية المستدامة.

٥٣ - وتمثل المبادرات الموجزة في هذا التقرير خطوات مشجعة في الاتجاه الصحيح وهي تستحق تلقّي الدعم والرعاية من أجل ضمان تأثيرها في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تنظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أيضاً في التعلم من بعضها البعض وفي تبادل الخبرات والدروس المستفادة بشأن كيفية تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، مع الأخذ في الاعتبار الولايات المنوطة بكل منها ومزاياها النسبية. وفي الختام، ينبغي أن يكون تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جزءاً لا يتجزأ من برامج عمل جميع الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومن هيكلها التنظيمي.